

Distr.: General  
11 June 2018  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

## الوثائق الرسمية

## اللجنة الخامسة

## محضر موجز للجلسة الثامنة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ١٤ أيار/مايو ٢٠١٨، الساعة ١٠:٠٠.

الرئيس المؤقت: السيد تومو مونتي . . . . . (الكامبيون)  
رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد رويس ماسيو

## المحتويات

البند ١٤٩ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع)

قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا

البند ١٦٠ من جدول الأعمال: تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط

(أ) قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

(ب) قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (تابع)

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعدية والمبادرات السياسية الأخرى

التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (تابع)

بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:  
Chief of the Documents Management Section (dms@un.org)

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



افتتحت الجلسة الساعة ١٠:١٠.

## البند ١٤٩ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع)

قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا

(A/72/648 و A/72/783 و A/72/789/Add.10)

١ - السيدة بارتسيوتاس (المراقبة المالية): عرضت تقريراً الأمين العام عن أداء ميزانية قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا، للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/72/648)، وعن ميزانية قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (A/72/783)، فقالت إن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ تبلغ ما قدره ٨٧,٣ مليون دولار، ويمثل ذلك زيادة بنسبة ٧,٨ في المائة مقارنة بالفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، ويُعزى الارتفاع أساساً إلى ارتفاع قيمة اليورو مقابل دولار الولايات المتحدة، وإلى أثر هذا التغير في تقديرات تكاليف الموظفين الوطنيين، وارتفاع معامل تسوية مقر العمل للموظفين الدوليين. وستواصل قاعدة اللوجستيات خلال الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ توفير الخدمات في مجالات سلسلة الإمداد والوجستيات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويقترح الأمين العام إعادة هيكلة دائرة تكنولوجيات الجغرافيا المكانية والمعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية القائمة حالياً، والتي سيتغير اسمها إلى دائرة التكنولوجيا الميدانية. والميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ تتضمن مفهوماً منقحاً للعمليات المتعلقة بمخزون النشر الاستراتيجي، وفقاً لتوصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية (انظر A/71/798) وتوصيات اللجنة الاستشارية (انظر A/71/836/Add.10)، التي أيدتها الجمعية العامة. وأفادت بأن نتائج استعراض مفهوم العمليات المتعلقة بمخزون النشر الاستراتيجي ترد في المرفق الثالث للتقرير المتعلق بميزانية قاعدة اللوجستيات للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (A/72/783).

٢ - السيد رويس ماسيو (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة بالموضوع (A/72/789/Add.10)، فقال إن اللجنة الاستشارية توصي بإجراء تخفيض إجمالي يبلغ قدره حوالي ١,٨ مليون دولار في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. وتوصي اللجنة بعدم الموافقة على إعادة ندب وظيفة موظف إدارة العقود برتبة ف-٤ وعلى إعادة تصنيفها إلى رتبة ف-٥؛ وتوصي بعدم تحويل ٣٠ وظيفة من وظائف المساعدة

المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة؛ وتقتراح إجراء تخفيضات إضافية في الفئات التشغيلية الخمس التالية: السفر في مهام رسمية؛ والمرافق والمباني الأساسية؛ والنقل البري؛ وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات؛ واللوازم والمعدات والخدمات الأخرى. وأعرب عن رغبة اللجنة الاستشارية في أن تكرر توصيتها بأن تعدل قاعدة اللوجستيات مخزونها من المركبات لكي تضمن الامتثال للنسب القياسية المقررة لحيازة المركبات.

٣ - وأشار إلى أن اللجنة الاستشارية ارتأت، في معرض توصيتها للجمعية العامة بأن ترجى اتخاذ إجراء بشأن المفهوم المنقح لعمليات مخزون النشر الاستراتيجي، بأنه كان ينبغي للأمين العام أن يقدم معلومات أكثر تفصيلاً لكي تتمكن اللجنة من أن تعرض تعليقات وتوصيات بشأن هذا الموضوع على نظر الجمعية العامة.

٤ - السيد إسماعيل (مصر): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن المجموعة ما زالت تؤمن بالحاجة إلى تحسين أداء قاعدة اللوجستيات، وقد أحاطت علماً بتوصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن إعادة توزيع الموارد؛ وخدمات التنسيق الاستراتيجي للرحلات الجوية؛ وأحكام المشتريات والعقود؛ ومشروع وقف تشغيل نظام غاليليو، والمسائل البيئية. وستسعى المجموعة إلى الحصول على مزيد من المعلومات من الأمانة العامة بشأن متابعة تلك التوصيات، وستنظر بعناية في الاقتراح الداعي إلى إعادة هيكلة دائرة تكنولوجيات الجغرافيا المكانية والمعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية وإلى تغيير اسمها، وفي الآثار المترتبة على كون مقراتها تقع في برينديزي وفالنسيا. وإذ تكرر مجموعة الـ ٧٧ والصين ما أوصت به اللجنة الاستشارية، فإنها تدعو إلى التحلي بالشفافية فيما يتعلق بالمهام والموارد المالية وتوزيع الموظفين بين الموقعين. وذكر بأن الجمعية العامة طلبت إلى الأمين العام، في قرارها ٣٠٧/٦٩ و ٢٨٦/٧٠، بأن يضع نموذجاً للتمويل المرن لقاعدة اللوجستيات، فأعرب عن أسف المجموعة لأن هذا النموذج لا يزال يقتصر على دائرة التكنولوجيا الميدانية، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم مزيداً من التفاصيل عن الآثار المترتبة على الموارد من جراء النموذج.

٥ - ومضى يقول إن المجموعة تشاطر اللجنة الاستشارية رأيها بأنه كان ينبغي للأمين العام أن يقدم معلومات أكثر تفصيلاً وتحليلاً مستفيضة للمفهوم المنقح لعمليات مخزون النشر الاستراتيجي. وقد ذكرت المجموعة بتوصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية بضرورة النظر في إيجاد أماكن بديلة تودع فيها هذه المخزونات، وأعربت عن

٨ - وعرضت تقرير أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/72/630) والميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (A/72/776) لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، فقالت إن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ تبلغ ٤٨٢,٨ مليون دولار وتمثل انخفاضاً بما قدره ٤٠٠ ١٦٠ دولار مقارنة بالميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. والميزانية المقترحة تعكس توصيات الاستعراض الاستراتيجي للقوة المؤقتة الذي أجري في عام ٢٠١٧ عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٣٠٥ (٢٠١٦). وأفادت بأن النتائج والتوصيات التي انتهى إليها الاستعراض الاستراتيجي، بما في ذلك إعادة تشكيل القوة البحرية، عُرضت في الرسالة المؤرخة ٨ آذار/مارس ٢٠١٧ الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2017/202).

٩ - وشددت على أن القوة المؤقتة ستواصل تركيز أنشطتها على استعادة السلام والأمن في جنوب لبنان، وعلى الحفاظ على أنشطة الاتصال والتنسيق، لا سيما من خلال الآلية الثلاثية، من أجل المضي قدماً في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). وستعمل، بالإضافة إلى ذلك، وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٣٧٣ (٢٠١٧)، على جعل وجود القوة المؤقتة أوضح للعيان ضمن إطار ولايتها وقدراتها الحالية، وستعزز أساليب الإبلاغ عن المسائل التشغيلية.

١٠ - السيد روبرت ماسيو (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية عن أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ والميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (A/72/789/Add.2)، فقال إن اللجنة الاستشارية توصي بالموافقة على الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، رهناً بإجراء تخفيض لا يكاد قدره يفوق ٥٠ ٠٠٠ دولار، وذلك لكي تعكس ملاحظات اللجنة الاستشارية وتوصياتها بشأن معدلات الشغور وانخفاض التكاليف التشغيلية الناجم عن انخفاض الاعتماد المرصود لاستئجار المركبات. وعرض تقرير اللجنة الاستشارية عن أداء ميزانية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ والميزانية المقترحة للقوة المؤقتة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (A/72/789/Add.5)، فقال إن اللجنة الاستشارية توصي بالموافقة على الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، رهناً بإجراء تخفيض قدره ١,٩ مليون دولار، وذلك لكي تعكس

رغبتها في معرفة الكيفية التي تُعالج بها مسألة مخزونات النشر الاستراتيجي المتقدمة في المقترح والعقبات التي تتوقع الأمانة العامة أن تعترض حفظ المخزونات في موقع قريب من بعثات حفظ السلام.

٦ - وقال إن المجموعة، وإن كانت تدرك تكامل الأدوار بين كل من قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي ومركز الخدمات الإقليمي في عنيتي في دعم بعثات حفظ السلام، فإنها ترى أن أدوار كل من مركز العمليات الجوية الاستراتيجية في برينديزي ومركز المراقبة المتكاملة للنقل والتحركات في عنيتي أدوار ينقصها الوضوح. والمجموعة تود بناءً على ذلك أن تكرر توصيات اللجنة الاستشارية بشأن استعراض التنسيق بين مركزي برينديزي وعنيتي، ونقل بعض المهام من برينديزي إلى عنيتي، وستتابع هذه المسألة عن كثب في المشاورات غير الرسمية التي تجريها اللجنة.

**البند ١٦٠ من جدول الأعمال: تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط**

(أ) **قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (A/72/633)**

و A/72/633/Corr.1 و A/72/719 و A/72/789/Add.2

(ب) **قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (A/72/630)**

و A/72/776 و A/72/789/Add.5

٧ - السيدة بارتسيوتاس (المراقبة المالية): عرضت تقرير أداء ميزانية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/72/633) و A/72/633/Corr.1) والميزانية المقترحة للقوة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (A/72/719)، فقالت إن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ تبلغ ٦١,٨ مليون دولار، ويمثل ذلك زيادة بنسبة ٧,٣ في المائة مقارنة بالميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، ويُعزى الارتفاع أساساً إلى زيادة نشر القوات وناقلات الأفراد المصفحة في إطار العودة التدريجية للقوة في الجانب برفو. وستزيد القوة خلال الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ في نشر الأفراد العسكريين في الجانب برفو وستستعد، إذا سمحت الظروف بذلك، لإعادة شغل مراكز ومواقع مراقبة مختارة سبق إخلاؤها وتُعد ضرورية لتقديم الدعم اللوجستي وتيسير الوصول إلى طرق الإحلاء الطبي. وأشارت إلى أنه جرى اقتراح موارد إضافية من أجل توفير موظف واحد لشؤون البيئة (لضمان التشغيل الملائم للبيئة فيما يتعلق بالطاقة والمياه وإدارة النفايات) ومهندسين اثنين (للمساعدة على صيانة وإصلاح المرافق في الجانب برفو).

هذا الدعم يؤدي في نهاية المطاف إلى استمرار التصعيد والتوتر في منطقة الفصل، مما يعرض حياة موظفي القوة للخطر ويمنع القوة من الوفاء بولايتها.

١٣ - وتابع قائلاً إن وفد بلده يرحب بعودة القوة إلى بعض المواقع التي سبق أن تركتها. وإن قدمت الدعم الكامل للقوة لإعادة انتشارها في منطقة الفصل، لما لذلك من أهمية لضمان الاستقرار في تلك المنطقة، كما إن حكومة بلده تدعو مجدداً إلى العودة الكاملة للقوة إلى كافة مواقعها السابقة. ويجب على القوة أن تلتزم بولايتها، التي تختلف عن ولايات عمليات الأمم المتحدة الأخرى الموجودة في المنطقة. وفي ضوء هذا الأمر، لا بد من عدم تضمين التقارير المتعلقة بالقوة أية إشارة إلى هذه العمليات الأخرى. ووفد بلده يؤكد ضرورة الامتنثال لبند اتفاق فض الاشتباك بين القوات، فضلاً عن الاتفاق المتعلق بالإجراءات التشغيلية الأساسية التي تنظم عمل القوة في مجال التعاون الإقليمي، والممارسات الإدارية وعمليات التعيين، واستحداث الوظائف وتحديد مهامها. وفي هذا الصدد، سيعلم وفده أثناء المشاورات غير الرسمية عن شواغله المتصلة ببعض الوظائف التي اقترحتها الأمين العام. ومن الضروري تفادي التداخل بين عمل القوة وولايتها التي لها طبيعة عسكرية وعمل بعثات الأمم المتحدة الأخرى في المنطقة التي لها طابع سياسي أو إنساني. ويجب عدم استغلال هذا الوضع لتوسيع نطاق التعاون فيما بين عمليات الأمم المتحدة في مجالات حساسة أخرى، ولا سيما في ضوء الأوضاع المتقلبة في المنطقة؛ وإن وفد بلده سيعتبر أي تجاوز لولاية القوة تدخلاً في الشؤون الداخلية للجمهورية العربية السورية وانتهاكاً لاتفاق فض الاشتباك بين القوات ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وإن حكومة الجمهورية العربية السورية لا تزال ملتزمة باتفاق فض الاشتباك بين القوات، وتقدر الدور الذي تؤديه القوة في منطقة الفصل. ويتطلع بلده إلى تحقيق السلام الكامل والعادل في المنطقة، وفقاً للقرارات الدولية ذات الصلة. وهو يبحث أعضاء اللجنة الخامسة على الموافقة على كافة الموارد المطلوبة للقوة.

١٤ - السيد واكس (إسرائيل): تكلم في إطار ممارسة حق الرد، فقال إنه لم يكن ينوي الكلام أصلاً، ولكن لم يكن بإمكانه أن يسمح بهذه الادعاءات والمزاعم التي لا أساس لها والتي ساقها ممثل الجمهورية العربية السورية بحق إسرائيل دون أن يدحضها. ومرة أخرى، يراد بهذه المحاولة إضفاء طابع سياسي على مناقشات اللجنة الخامسة. وقد أظهرت عبارات ممثل الجمهورية العربية السورية جرأة

ملاحظات اللجنة الاستشارية وتوصياتها بشأن معدلات الشغور المطبقة على الموظفين الدوليين والموظفين الوطنيين من الفئة الفنية، وإعادة ندب الموظفين ونقلهم، والتخفيضات في التكاليف التشغيلية المتعلقة بالمرافق والهياكل الأساسية، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى، والسفر في مهام رسمية.

١١ - السيد عوض (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفد بلده يود أن يؤكد من جديد، كما يفعل كل عام، أن بلده يرحب بنشر قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وأنه قدم لها كل الدعم منذ إنشائها. والجمهورية العربية السورية لا تزال تحترم اتفاق فض الاشتباك بين القوات باعتباره تدبيراً مؤقتاً، في انتظار إعمال القرارات الدولية ذات الصلة القاضية بانسحاب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من كامل منطقة الجولان السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧. وفي حين أن القوة تؤدي دوراً هاماً، ينبغي ألا يُعتبر وجودها بديلاً عن معالجة الأسباب الرئيسية للنزاع، التي تتمثل في إنهاء الاحتلال وفقاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة. ويود وفد بلده أن يؤكد من جديد على أن تمويل القوة مسؤولية يجب أن تقع على عاتق الطرف الإسرائيلي، بوصفه السلطة القائمة بالاحتلال، وفقاً لمبادئ قرار الجمعية العامة ١٨٧٤ (د-٤).

١٢ - وأكد أنه يتعين أن تبقى تقارير الأمين العام محايدة وبعيدة عن التسييس عندما تصف الحالة في منطقة الفصل، بحيث تعكس الحقائق كما هي على أرض الواقع دون محاباة لطرف على حساب الطرف الآخر. غير أن كلاً من تقرير أداء الميزانية للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦ (A/72/633 و A/72/633/Corr.1) والميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨/٢٠١٩ (A/72/719) قد تجاهلاً كلياً الإشارة إلى سبب تدهور الحالة الأمنية على الجانب برافو، ولا سيما إلى الأعمال الإرهابية التي تقوم بها المجموعات المسلحة المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة، كتنظيم جبهة النصرة. ومن المؤسف أن يواصل واضعو التقارير تسمية هذه المجموعات "جماعات مسلحة غير تابعة للدول"، علماً بأن مجلس الأمن صنفها بالجماعات الإرهابية. وإن إسرائيل تزود تلك الجماعات بالدعم غير المباشر، وفق ما يؤكد تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وبالدعم المباشر، من خلال الاعتداء على السيادة السورية كلما حقق الجيش العربي السوري، بالتعاون مع أصدقائه، انتصارات على هذه المجموعات. وإن

**البند ١٣٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (تابع)**

*التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (تابع)*

بعثة الأمم المتحدة لتقسيم المساعدة إلى العراق (A/72/7/Add.48 و A/72/371/Add.10)

١٨ - السيدة بارتسيوتاس (المراقبة المالية): عرضت تقرير الأمين العام عن الاحتياجات المقترحة المنقحة من الموارد لتغطية تكاليف بعثة الأمم المتحدة لتقسيم المساعدة إلى العراق لعام ٢٠١٨ (A/72/371/Add.10)، فقالت إن الجمعية العامة أحاطت علماً، في الفقرة ٤١ من قرارها ٢٦٢/٧٢، بالفقرة ١٧ من تقرير اللجنة الاستشارية (A/72/7/Add.15)، وقرّرت أن تأذن للأمين العام بالدخول في التزامات بمبلغ يصل إلى ٥٠ مليون دولار للفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وذكرت أن صافي الاحتياجات المنقحة من الموارد يبلغ ١١٤,٢ مليون دولار، مما يمثل نقصاً صافياً قدره ٣,٣ مليون دولار بالمقارنة مع الموارد المعتمدة لعام ٢٠١٧. وإن الانخفاض يعكس في المقام الأول انخفاضاً في احتياجات التكاليف التشغيلية يعزى إلى التخفيضات المقترحة تحت بندي النقل الجوي والمرافق والهيكل الأساسية.

١٩ - وفي معرض الإشارة إلى أن الميزانية السابقة المقترحة للبعثة لعام ٢٠١٨ (انظر A/72/371/Add.5) قُدمت لتنظر فيها الجمعية العامة في خريف عام ٢٠١٧، قالت إن في حين أن ذلك المقترح أشار إلى احتياجات من الموارد قدرها ١١١ مليون دولار، وعكس انخفاضاً في الاحتياجات ذاتها من التكاليف التشغيلية الواردة في هذا التقرير، فقد تبين في الوقت نفسه حدوث زيادة في الاحتياجات قدرها ٣,٢ مليون دولار يمكن أن تعزى أساساً إلى افتراضات منقحة لتكاليف الموظفين المدنيين، بما في ذلك المرتبات والتكاليف العامة للموظفين وبدل الخطر للموظفين الدوليين.

٢٠ - السيد روبرت ماسيو (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة (A/72/7/Add.48) بالموضوع، فقال إن اللجنة الاستشارية توصي بالموافقة على الميزانية المقترحة، رهنا بتخفيضات طفيفة في تكاليف الموظفين، لأنها لا تعتبر إعادة تصنيف وظيفتين من الرتبة ف-٤ إلى

صادمة في ضوء سجل بلده الحافل بالاعتداءات على شعبه التي استخدم فيها كلاً من الأسلحة غير التقليدية والكيميائية. ومن المؤسف ألا يحد هذا الممثل تعليقاته في المسائل الموضوعية المعروضة على اللجنة؛ فقد يود النظر في المساهمة، كما تفعل إسرائيل، في تعزيز عمل اللجنة الخامسة بشأن طائفة واسعة من القضايا المشمولة في دوراتها، بدلا من طرح قائمة لا تتغير من النقاط السياسية.

١٥ - السيد عوض (الجمهورية العربية السورية): تكلم في إطار ممارسة حق الرد، فقال إن ليس من عادته أن يتناول الكلمة مرة أخرى، ولكنه مضطر لذلك من أجل الرد على ممثل إسرائيل الذي القى بياناً عن قوة الأمم المتحدة لفض الاشتباك يشبه في الشكل والمضمون ذلك الذي أدلى به عن القوة في سنوات سابقة، وركز على دراسة تقارير الأمين العام. فمن السخف أن يحاول ممثل إسرائيل صرف الانتباه عن جرائم بلده المتكررة. ورأى بصفته ممثلاً للجمهورية العربية السورية أنه لا يتخذ موقفاً، بل يقدم بالأحرى لمحةً عن قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ووثائق الأمم المتحدة التي تدين ممارسات إسرائيل. والاجتماع الحالي ليس المكان المناسب ولا الوقت المناسب لتعدادها، وهي ليست بسر خاف على أحد. ودعم إسرائيل للجماعات الإرهابية لا يخفى أيضاً على أحد، وممثل هذا البلد سيعلم بذلك عندما يحضر اجتماعات مجلس الأمن المخصصة للقوة وينظر في تقارير الأمين العام المخصصة للقوة والتي تشير صراحةً إلى كل من تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة. ويمكن تقديم أرقام الوثائق المرجعية بسهولة. وإذا كان ممثل إسرائيل غير مرتاح لمضمون هذه التقارير، فذاك شأنه.

١٦ - السيد واكس (إسرائيل): تكلم في إطار ممارسة حق الرد، فقال إن على الرغم من أن ممثل الجمهورية العربية السورية أكد أن الاجتماع الحالي ليس الوقت المناسب ولا المكان المناسب لإثارة بعض الشواغل، فإنه لم يفعل شيئاً سوى تكرار الادعاءات الواردة في بيانه الأصلي.

١٧ - السيد عوض (الجمهورية العربية السورية): تكلم في إطار ممارسة حق الرد، فقال إنه لم يكن ينوي إضفاء طابع سياسي على اجتماع اللجنة الخامسة. وإن عباراته ليست سوى تجسيداً لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، وهو يحث أعضاء اللجنة على استعراض هذه القرارات ليتذكروا الجرائم التي ترتكبها إسرائيل.



تعكس نقصاناً صافياً قدره ٨٠٠ ٣٤٩ ٣ دولار أي بنسبة ٢,٨ في المائة، مقارنة بالموارد المعتمدة للبعثة لعام ٢٠١٧. وإن هذا الأمر قد يؤدي إلى تقويض جهود البعثة في تنفيذ مجالات الأولوية وفق ولايتها، ولا يتوافق مع حاجات الشعب العراقي في مرحلة ما بعد تنظيم داعش، أو مع الاحتياجات الإنسانية المرتبطة بمرحلة البناء. وإن حكومة العراق ترحب بتوجيهات اللجنة الاستشارية الواردة في تقريرها عن البعثة المقدم في الدورة الحادية والسبعين (A/71/595/Add.5) بأن ييسل الأمين العام الجهود اللازمة من أجل تعزيز ملاك الموظفين الوطنيين في البعثة، وذلك من خلال تحويل الوظائف الدولية إلى وظائف وطنية.

٢٣ - وكرر التذكير، في الوقت الذي تشكر فيه حكومة بلده الأمانة العامة على إعداد التقارير عن البعثة، بأن تقارير الأمين العام يجب أن تركز حصراً على المسائل المالية والإدارية، وألا تعطي إيجاءات ذات طبيعة سياسية ليس من المناسب مناقشتها في اجتماعات تخص أعمال اللجنة الخامسة. وقال إن حكومة بلده تعرب عن امتنانها للممثل الخاص للأمين العام وفريقه في بغداد ونيويورك لجهودهم الحثيثة في مساعدة العراق حكومة وشعباً، وتتطلع إلى أن تعمل البعثة وفق آلية تنسيقية واضحة مع فريق الأمم المتحدة القطري ومع حكومة العراق لتقديم المساعدات الإنسانية والإغاثية للعراقيين وبناء المجتمعات، خاصة خلال مرحلة التعافي.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠:٥٠.

الرتبة ف-٥ مبرراً بما فيه الكفاية. واحتتم قائلاً إن اللجنة توصي أيضاً بأن تقرر معدلات الشغور المتوقعة لتعكس المعدلات الفعلية، وأن تجري تخفيضات في الاحتياجات من تكاليف تشغيل الخبراء الاستشاريين والاتصالات.

٢١ - السيد بحر العلوم (العراق): قال إن حكومته بذلت جهوداً بهدف زيادة الاستقرار والأمن وإجراء الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ وتحقيق المصالحة الوطنية والمجتمعية؛ والتعامل بطريقة متوازنة مع البلدان في المنطقة وبلدان العالم والمجتمع الدولي على نطاق واسع. وفي غضون ذلك، واصلت البعثة تقديم المساعدة إلى العراق تنفيذاً للولاية المنوطة بها بموجب قرار مجلس الأمن ٢٣٦٧ (٢٠١٧). وإن حكومة بلاده تتطلع، بعد استعادة أرضها من قبضة تنظيم الدولة الإسلامية، إلى مزيد من الدعم من البعثة، والاضطلاع بأدوار متنوعة وحاسمة في تنفيذ استجابة الأمم المتحدة لمساعدة الحكومة والمجتمع العراقي على الحفاظ على السلام وتلبية حاجات المواطنين، وكذلك تقديم الدعم في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للتعافي والقدرة على مواجهة الأزمات. فهذا البرنامج يهدف إلى بناء تلك المجتمعات المعرضة للمخاطر وتحسينها من الإرهاب والتطرف، وتعزيز الوئام الاجتماعي بعد أن واجه العراق تحدياً هائلاً في هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية بمساعدة من المجتمع الدولي.

٢٢ - وأضاف قائلاً إن حكومة العراق تحرص على تيسير عمل البعثة ودعمها بما يكفل تأدية مهامها ومسؤولياتها تجاه العراق ضمن الولاية التي أسندتها لها مجلس الأمن، وتعمل في بيئة أمنية مستقرة لتمكين من الوصول إلى الفئات السكانية المتضررة. والحكومة تلتزم بالحوار الوطني الشامل للجميع وبالتماسك الاجتماعي ووحدة العراق؛ وخير مثال على ذلك على ذلك توفر القدر الكافي من الإرادة السياسية وتوافق الآراء بين السياسيين العراقيين لاعتماد الإطار القانوني والتنظيمي والمؤسسي اللازم لتنظيم الانتخابات بتاريخ ١٢ أيار/مايو ٢٠١٨ والحفاظ على بيئة أمنية مواتية تسمح بإجراء انتخابات ذات مصداقية في جميع مناطق العراق، ويشارك فيها جميع العراقيين. ولضمان تحقيق هذه الأهداف المرجوة، لا بد من مراعاة توفير التمويل المالي للبعثة، وإدارة مواردها البشرية بشكل يتناسب مع هذه المهام. وينبغي زيادة الموارد المالية المخصصة للأنشطة ذات الصلة بتنفيذ ولايتها. والاحتياجات من الموارد التي يبلغ صافيها ٤٠٠ ١٩٥ ١١٤ دولار للفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ والمقترحة في تقرير الأمين العام